



Al Wahda (Main - p. 10)

July 08, 2009

تشمل تعزيز التعاون المشترك والترويج للتحكيم والطلاق البديلة للتقاضي مركز دبي للتحكيم الدولي يوقع اتفاقية تعاون مع مركز مالطا للتحكيم



خلال توقيع الاتفاقية

دبي - الوحدة:

قائلاً: إن الترويج لفهم أكثر عمقا للوسائل البديلة للتقاضي والتحكيم عبر تنظيم الندوات والمؤتمرات والفعاليات هو أحد بنود الاتفاقية الموقعة.

ومن ناحيته، أشاد الدكتور جورج هابزلي، رئيس مجلس إدارة مركز مالطا للتحكيم بتوقيع الاتفاقية التي تعزز روابط التعاون مع دبي خاصة وأن العلاقات التجارية بين مالطا والإمارات تشهد ازدياداً ملحوظاً.

ويعتبر مركز دبي للتحكيم الدولي: أحد مبادرات غرفة تجارة وصناعة دبي، من المراكز المرموقة عالمياً في مجال التحكيم الدولي حيث يوفر المركز أحدث المرافق وأفضل التسهيلات لضمان جودة خدمات التحكيم التي يقدمها، وحل النزاعات بين الأطراف التجارية بمساعدة فريق من المحكمين الدوليين الملمين بأسس التحكيم الدولية وأجراءاتها المعتمدة.

ويبلغ عدد القضايا المسجلة في مركز دبي للتحكيم الدولي 159 قضية خلال الأشهر الستة الأولى من العام الحالي. كما بلغ عدد الاتفاقيات التي وقعها المركز مع مراكز تحكيم أخرى شاملة الاتفاقية الحالية 17 اتفاقية مع عدد من مراكز التحكيم منها مركز كوالالمبور الإقليمي للتحكيم، ومركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وغيرها من مراكز التحكيم المرموقة.

المعلومات مع مركز دبي للتحكيم الدولي حول الأنظمة البديلة للتقاضي، وخدمات التحكيم سيعود بالفائدة المطلوبة على الطرفين.

وأضاف نائب رئيس مجلس أمناء مركز دبي للتحكيم الدولي أن بيئة الأعمال السليمة في دبي تتطلب قاعدة صلبة للتحكيم التجاري. تبعث الثقة بين المستثمرين عبر استخدام وسائل سريعة وغير مكلفة مثل التحكيم والوساطة والتوفيق.

وقال سعادة أنطوني تابون، قنصل عام مالطا في دبي: يمثل توقيع الاتفاقية خطوة إضافية باتجاه تقديم خدمات التحكيم المبسطة والممتازة. وعلى ضوء ازدياد العلاقات التجارية بين دبي ومالطا، فإن التوصل إلى أرضية مشتركة لتحكيم النزاعات التجارية سيساعد على فهم أفضل لممارسات وإجراءات الأعمال بين المستثمرين وهذه الاتفاقية تظهر الالتزام الوثيق للطرفين لتحقيق أكبر قدر من السلاسة في عمليات القطاع التجاري. وأشار الدكتور حسام التلهوني، مدير مركز دبي للتحكيم الدولي إلى أن الاتفاقية تظهر التزام الطرفين بتعزيز أطر التعاون بينهما، وتطوير وسائل حل النزاعات التجارية.

واعتبر التلهوني أن الاتفاقية تروج للتحكيم والوساطة والتوفيق كإجراءات فعالة لتسوية النزاعات التجارية. وأضاف

وقّع مركز دبي للتحكيم الدولي أمس الأول الإثنين اتفاقية تعاون مع مركز مالطا للتحكيم تشمل تعزيز التعاون المشترك في مجال التحكيم لتقديم أفضل الخدمات لمجتمع الأعمال في كل من دبي ومالطا. ومثل مركز دبي للتحكيم الدولي خلال حفل التوقيع الدكتور حبيب الملا، نائب رئيس مجلس أمناء مركز دبي للتحكيم الدولي، في حين وقّع الاتفاقية معالي أنطوني تابون، قنصل عام مالطا في دبي بالنيابة عن مركز مالطا للتحكيم. واتفق الطرفان على تقديم كل الدعم والمساعدة للطرف الآخر في مجال اختيار المحكمين والموفقيين، وتعيين الخبراء المؤهلين لحل النزاعات التجارية. وتضمنت بنود الاتفاقية تقديم الطرفين لكل التسهيلات المتوفرة، وتبادل المعلومات والخبرات، وتقديم المساعدة في المطبوعات وفي كافة الأمور المتعلقة بحل النزاعات التجارية على وجه العموم.

وتعليقاً على الاتفاقية الموقعة، قال الملا: تفتح الاتفاقية باباً جديداً من التعاون البناء بين مركز دبي للتحكيم الدولي ومركز مالطا للتحكيم بما يخدم المصلحة المشتركة.

وأشاد الملا بالدور الرائد الذي يلعبه مركز مالطا للتحكيم معتبراً أن تبادل